

دور الجمعيات المهنية في التنمية المحلية من خلال آلية الابتكار الاجتماعي دراسة عينة من الجمعيات المهنية لولاية الجزائر العاصمة سماح بوعقال

مخبر البحث في الابتكار والتحليل المالي والاقتصادي LARIEF ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار -

عنايه، semahbouagal@gmail.com

تاريخ القبول: 2023/06/20

تاريخ المراجعة: 2023/06/18

تاريخ الإيداع: 2023/02/19

ملخص

برز القطاع الثالث في العقد الأخير كفاعل هام في التنمية إلى جانب القطاعين الخاص والعام لما يحمله من ابتكارات اجتماعية، والجمعيات المهنية أحد أهم منظماته التي تقع بين القطاع العام والسوق، التي يؤسسها (أرباب الأعمال، مسيرو المؤسسات ص/م، مهنيون، حرفيون...)، تهدف هذه الدراسة لاستكشاف الدور الابتكاري للجمعيات المهنية المحلية في الجزائر، ولتحقيق هذا الغرض تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، والمعالجة الإحصائية للبيانات، توصلت الدراسة إلى أن الجمعيات المهنية المحلية لولاية الجزائر العاصمة تدعم التنمية المحلية من خلال تعزيز الابتكار الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: قطاع ثالث، جمعيات مهنية، ابتكار اجتماعي، تنمية محلية.

The role of professional associations in local development through the mechanism of social innovation (studying a sample of professional associations in Algiers)

Abstract

The third sector has emerged in the last decade as an important actor in development due to the social innovations it brings, Professional associations are one of the most important organizations, which situate between the public sector and the market. Therefore, this study aims to explore the innovative role of local professional associations in Algeria, This study relied on the analytical descriptive approach, and the statistical treatment of data, This study concluded that the local professional associations of the state of Algiers support local development by promoting social innovation.

Key words: Third sector, professional associations, social innovation, local development.

Le rôle des associations professionnelles dans le développement local à travers le mécanisme de l'innovation sociale (étude d'un échantillon d'associations professionnelles à Alger)

Résumé

Le tiers secteur s'est imposé au cours de la dernière décennie comme un acteur important du développement en raison des innovations sociales qu'il apporte. Les associations professionnelles sont l'une de ses organisations, qui se situent entre le secteur public et le marché. L'étude vise à explorer le rôle innovant des associations professionnelles locales en Algérie. L'étude s'est appuyée sur l'approche descriptive analytique et le traitement statistique des données. L'étude a conclu que les associations professionnelles locales d'Alger soutiennent le développement local en favorisant l'innovation sociale.

Mots-clés: Tiers secteur, associations professionnelles, innovation sociale, développement local.

- توطئة (مقدمة):

كثيرا ما يتبادر إلى الذهن أن الجمعيات ينحصر دورها في التكتل من أجل الدفاع عن بعض الحقوق المسلوقة شأنها شأن النقابات، أو افتكاك بعض الأدوار المكملة للتيارات السياسية، الدينية، الاجتماعية...، لذا غالبا ما تلقى لامبالاة شعبية، أو قمعا حكوميا، لكن بعد الأزمة المالية العالمية 2008، بدأ الحديث في الأدبيات العلمية عن دور القطاع الجمعوي في التنمية من خلال آلية الابتكار الاجتماعي، وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور الجمعيات المهنية المحلية في الجزائر، ولتحقيق هذا الغرض، اعتمدت هذه الدراسة على مراجعة الأدبيات العلمية لتحديد مفهوم الجمعية المهنية، خاصة أن المشرع الجزائري لم يضع تعريفا خاصا بالجمعية المهنية، بل جاء تعريفها ضمن السياق العام لتعريف الجمعيات كما هو وارد في القانون المتعلق بالجمعيات 06/12، ثم تم عرض الجدول القائم حول دور الجمعيات المهنية في التنمية المحلية، باعتبارها رافعة للابتكار الاجتماعي، ومن أجل ربط الجانب النظري بالواقع المعاش تم استجواب عينة عشوائية من رؤساء الجمعيات المهنية بالجزائر العاصمة بهدف استكشاف دور الجمعيات المهنية المحلية في تفعيل الابتكار الاجتماعي ودعم التنمية المحلية، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: هل تسعى الجمعيات المهنية المحلية لولاية بالجزائر العاصمة لتفعيل الابتكار الاجتماعي؟ ولحل هذه الإشكالية تم اعتماد الفرضية التالية: تسعى الجمعيات المهنية المحلية لولاية الجزائر العاصمة لتفعيل الابتكار الاجتماعي لدعم التنمية المحلية.

أدوات الدراسة:

المسح المكتبي الإلكتروني: تم الاعتماد على محركات الباحث العلمي google scolaire، هذا بالإضافة إلى منصة البحث الوطنية sndl، للاطلاع على المقالات والكتب ذات الصلة بموضوع الدراسة.

تصميم استبيان: تم الاعتماد على تصميم استبيان لقياس الابتكار الاجتماعي لدى الجمعيات المهنية الولائية بالجزائر العاصمة، وفق مجموعة من المعايير التي تضمنتها شبكة توصيف الابتكار الاجتماعي الصادرة عن 8 معايير رئيسية من طرف AVIS. (Agence accompagne le développement de l'économie sociale et solidaire et de l'innovation sociale en France et en Europe).

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في سياق تغير الإطار القانوني للجمعيات بصدور دستور 1 نوفمبر 2020، وما أبداه من أهمية لمشاركة الجمعيات في تدبير الشأن المحلي، بالإضافة إلى تركيز جهود الدولة على دعم أصحاب المؤسسات وأرباب العمل من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني، وما رافقه من ظهور للجمعيات المهنية الجديدة كجمعية مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة... إن هذه التوليفة (مشاركة المجتمع المدني، تنامي المؤسسات الناشئة، ظهور جمعيات مهنية جديدة) تطرح تساؤلا ملحا حول دور الجمعيات المهنية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية، ما قد ينبئ بأثر هذه الجمعيات في ظل توليفة المتغيرات الجديدة على المجتمع والدولة.

الدراسات السابقة:

أظهر المسح المكتبي الإلكتروني على الباحث العلمي google scholar أن الدراسات السابقة للقطاع الجمعوي في الجزائر تتلخص في:

دراسات نظرية خاصة بالقطاع الجمعوي والتي انصب اهتمامها على تتبع دور الحركة الجمعوية تاريخيا أثناء الحقبة الاستعمارية داخليا وخارجيا، وتتبع تطور الأطر القانونية المرافقة للتغيرات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية بعد الاستقلال، بالإضافة إلى دراسات ميدانية خاصة بالقطاع الجمعي والتي ركزت على المجال الاجتماعي المحلي، تعكس هذه الدراسات النظرة التقليدية المتمثلة في الدور الوظيفي للقطاع الجمعي الذي يعمل على سد ثغرات التنمية التي لم تغطها السياسات الحكومية، أو كفاءة السوق، كما تتوجه جل فرضياتهم حول صلاية الإطار القانوني المجسدة في تشديد الرقابة الإدارية والمالية على نشاط الجمعيات الجزائرية محليا ووطنيا ودوليا، لكن لم تسجل أي دراسات تخص المجال المهني والتي تتمتع باستقلال مالي معتبر نظرا لأنها تمول من اشتراكات المهنيين والذين غالبا هم من أصحاب المهن الحرة، وأرباب عمل أو مسيرين لشركات والمؤسسات) بالإضافة إلى أنه لم تسجل أي دراسات حول دور القطاع الجمعي في الجزائر في إحداث التغيير الاجتماعي والمجتمعي من خلال آلية الابتكار الاجتماعي، باعتبار الابتكار محركا للتنمية.

الدراسة الحالية:

تتميز الدراسة الحالية في كونها تحمل نظرة جديدة لدور الجمعيات المنهية في التنمية المحلية، حيث إن الدراسات السابقة كانت ذات رؤية عامة للعمل الجمعي، وليست دراسات خاصة بجمعيات ذات طابع معين رغم وجود اختلافات بين الجمعيات من حيث طابعها واستقلالها المالي، وأهدافها وقوة تأثيرها، ما يجعل نتائج الدراسات المتوصل إليها عامة وغير دقيقة.

1- الجانب النظري:

1-1 أدبيات حول الجمعيات المهنية:

1-1-1 تعريف الجمعية المهنية:

عرّفت وزارة التنمية الاجتماعية لسلطنة عمان الجمعية المهنية: بأنها " جمعيات تعنى برعاية مصالح أصحاب المهنة الواحدة وبالشؤون الفكرية والثقافية والأدبية، وتضم أصحاب المهنة الواحدة كالمهندسين والأطباء والاجتماعيين والاقتصاديين والمحاسبين.. الخ، من ذوي التخصص العلمي الواحد، وتسعى إلى الإسهام في خدمة المجتمع من خلال استثمار كفاءات وخبرات أعضائها، فضلاً عن السعي للارتقاء بمستواهم المهني والثقافي"⁽¹⁾.

تسمى الجمعية المهنية أيضا المجتمع المهني، أو منظمة مهنية، أو هيئة مهنية وهي عادة منظمة غير ربحية مسجلة بموجب قانون الضرائب للولايات المتحدة أو قانون الضرائب للبلد الذي تعمل فيه المؤسسة، والذي يهدف إلى النهوض بمهنة معينة، والنهوض بمصالح الأفراد العاملين في تلك المهنة،"⁽²⁾

تؤسس الجمعية من أجل الاعتراف بالمهنة أو تأكيد التعريف بمهنة معينة، أو من أجل الحفاظ على الوضع الاجتماعي للمجموعة الاجتماعية أو تحسينه، وهذا لا يكون عرضيا بل يتضمن أشكالاً من التعاون والتنسيق والمشاركة في بناء التمثيل من خلال الإجراءات الجماعية التي ينتجها الفاعلون في المجال المهني"⁽³⁾.

عادة ما يكون المجتمع المهني عبارة عن منظمات خاصة مسجلة أيضا في قانون الضرائب، ويهدف تأسيس الجمعية المهنية إلى تجميع المشتركين في المهنة لتحقيق أهداف تتعلق بالمساواة، وتسهيل تحسين الأداء، والدفاع عن مصالح الأعضاء"⁽⁴⁾.

1-1-2 دور الجمعيات المهنية:

أ- الدور التقليدي للجمعيات المهنية: (التنمية المهنية من خلال تثمين الخبرة والمعرفة): يكمن الدور الأساسي للجمعيات المهنية في:

الاتصال والمراقبة: تشكيل شبكة تواصل ما بين العاملين في المهنة (réseautage)، من خلال تنظيم اللقاءات والاجتماعات الإدارية والمؤتمرات بهدف مناقشة، وتبادل ومشاركة المعارف المتعلقة بمجال المهنة ما يسمح للأعضاء بتنمية وتحسين أدائهم، كذلك يمكن الأعضاء الأكثر خبرة، أو المنخرطين منذ مدة طويلة، من متابعة وتوجيه وإرشاد المنخرطين الجدد أو الأقل خبرة ما يساعدهم على الالتزام المسؤول تجاه المهنة (monitoring).

التدريب: الحفاظ على تثمين معرفتهم من خلال الاقتراح المنتظم للطرائق والتقنيات الجديدة أو الأدوات الحديثة المستعملة المتعلقة بالمهنة، من خلال تنظيم التظاهرات العلمية وتدريب المنخرطين.

أخلاقيات المهنة: أحيانا تكون بعض الممارسات المتعلقة بأخلاقيات المهنة غير واضحة، ما قد يطرح تساؤلا حول هذه الممارسات، لذا يمكن للأعضاء من خلال تواصلهم الإجابة عن هذه الإشكالية، من خلال الدعم الهيكلي للمهنيين⁽⁵⁾.

عُرِفَت هذه الأدوار التقليدية للجمعية المهنية قبل ظهور الاقتصاد الاجتماعي التضامني والذي عرفته وزارة الاقتصاد الفرنسية في القانون رقم 856-2014 المنشور في 1 أوت 2014 بالجريدة الرسمية رقم 176 على أنه: "نمط من ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية تتكيف مع جميع مجالات النشاط البشري التي يلتزم بها الأشخاص المعنويون بموجب القانون الخاص، والمكون في شكل تعاونيات، أو تعااضيات أو المؤسسات أو الجمعيات التي يحكمها قانون 1 جويلية 1901م"⁽⁶⁾.

يضم الاقتصاد الاجتماعي المؤسسات التي تقع بين القطاع غير الربحي والسوق، ولم يتم الاعتراف به في فرنسا إلا في سنة 2014، لكن قانون الجمعيات في فرنسا يعود إلى تاريخ تأسيس الجمعيات بموجب القانون الخاص في 1 جويلية 1901م، والذي عرف الجمعية على أنها "الاتفاقية التي بموجبها يجمع شخصان أو أكثر بطريقة دائمة معرفتهم، أو نشاطهم لغرض آخر غير تقسيم الأرباح"⁽⁷⁾.

وقد تضمنت المرحلة الانتقالية في الجزائر الحفاظ على الموروث الفرنسي للنظام الجمعي إلا ما تعارض مع السيادة الوطنية وفق ما جاء في القانون 60/157 الصادر في 31 ديسمبر 1962م.

واستمرت الإصلاحات التي مست القطاع الجمعي في الجزائر لتواكب التوجهات الأيديولوجية للبلاد، فقد صدر الأمر 79/71 المتعلق بالجمعيات الصادر بتاريخ 03 ديسمبر 1971م والذي عرف الجمعية في مادته الأولى بأنها "اتفاق يقوم بمقتضاه عدة أشخاص وبصفة دائمة على وجه المشاركة بمعارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من أجل غاية محددة الأثر، ولا تدر ربحا"⁽⁸⁾.

وهذا التعريف قد غير مفهوم الجمعية المنصوص عليه في قانون الجمعيات الفرنسي خاصة ما تعلق بأرباح الجمعية، فلم يقتصر على منع تقسيم الأرباح بل منعها من أن تدر أي ربح، هذا ما أفقدها قدرتها على التمويل الذاتي وفتح المجال للتمويل الحكومي، ما زاد من هيمنة الدولة عليها.

وتواصلت موجة الإصلاحات المتأثرة بالوضع السياسي والاقتصادي للبلاد حيث إنه وعقب الانفتاح السياسي للبلاد تم إصدار قانون الجمعيات 31/90 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990م، حيث عرفت المادة 02: الجمعية هي اتفاقية تخضع لقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيين ومعنويون على أساس تعاقدية ولغرض غير مربح كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم، لمدة محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني، والعلمي، والديني، والتربوي والثقافي على الخصوص⁽⁹⁾.

قد حدد هذا التعريف مجال نشاط الجمعيات من خلال تحديد طابعها والذي تمثل في المجال الاجتماعي الذي انسحبت منه الدولة تاركة وراءها فراغا أولته للعمل الجماعي، والمحافظة على شرط الغرض غير المربح، عكس ما كان معمولاً به في القانون الفرنسي الصادر في جويلية 1901م، أي إمكانية ممارسة أنشطة مربحة مع شرط أن يكون الهدف الأول لتأسيس الجمعية غير الربح أي يمكن تحقيق الربح كهدف ثانوي من الأنشطة التي تقوم بها الجمعية، لكن لا توزع الأرباح على الأعضاء بل يعاد استثمارها في نشاط الجمعية.

كما استمر توسيع مجال نشاط الجمعيات ليشمل مجالات حقوق الانسان، والبيئة، والعمل الخيري التطوعي، بصدر القانون العضوي للجمعيات 06/12 المؤرخ في 15 جانفي 2012م.

صنفت الجمعيات في القانون الأساسي للجمعيات في إطار القانون 06/12 إلى "جمعيات بلدية تضم عشرة (10) أعضاء، وجمعيات ولائية تضم (15) عضواً منبثقين عن بلديتين على الأقل، وجمعيات ما بين الولايات تضم (21) عضواً منبثقين عن (3) ولايات على الأقل، وجمعيات وطنية تضم (25) عضواً منبثقين عن 12 ولاية على الأقل⁽¹⁰⁾.

وتتنظم الجمعيات في الجزائر تحت هيكل المجتمع المدني يشرف على تنظيمه المرصد الوطني للمجتمع المدني، وهو شريك للدولة في تحقيق أهداف التنمية المحلية والممارسة الديمقراطية⁽¹¹⁾.

كشفت التعريفات السابقة للجمعيات عن عدة تغيرات في الدور الوظيفي للقطاع الجماعي في الجزائر وهذا التغير كان مدفوعاً بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد، كما يكشف التعريف الأخير للجمعيات عن تولي الجمعيات دوراً اجتماعياً تقليدياً موجهاً ومكملاً للدور الدولة، وهو ناجم عن انسحاب الدولة من أداء دورها الاجتماعي، مع انفتاح صوري للدولة على العمل الجماعي، ما يستدعي ضرورة تطوير أداء الجمعيات من الدور التقليدي إلى الدور الحديث وذلك لتمكين القطاع الجماعي من سد ثغرات التنمية الناتجة عن انسحاب الدولة، مع تطوير الأداء الجماعي المهني من تنمية المهنة إلى المساهمة في تنمية المجتمع عن طريق آلية الابتكار الاجتماعي.

تعتبر الأدبيات العلمية أن الجمعيات المهنية تقع تحت مظلة الاقتصاد الاجتماعي التضامني وليس المجتمع المدني، إلا أنه في ظل غياب الاعتراف القانوني بالاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر، تم ضم الجمعيات المهنية إلى المجتمع المدني، هذا الأخير "يتمتع بالقدرة على تعويض فشل السوق (صاحب المشروع الرأسمالي لا يجد مصدر ربح كاف) أو الفشل العام (عدم فعالية السياسات العامة) في مواجهة الصعوبات التي تواجهها الدولة لمحاربة المشكلات الاجتماعية الحالية أو المحتملة الظهور كالفقر، والإقصاء، والتهميش، واللامساواة الاجتماعية، وغيرها"⁽¹²⁾.

ب- الدور الجديد للجمعيات المهنية: (الابتكار الاجتماعي كآلية للجمعيات المهنية لتحقيق التنمية المحلية):

إن ظهور الاقتصاد الاجتماعي التضامني أعطى نظرة جديدة للمنظمات الغير الربحية، فهو يحقق وظائف اجتماعية أخرى غير القضاء على الفقر والتهميش، كالدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتجارة العادلة، والمنافسة العادلة، والتكافل الاجتماعي، وخلق مساحات ديمقراطية، وتعديل العلاقات الاجتماعية، وقد أخرج الجمعيات المهنية من دورها التقليدي المتمثل في تنمية المجتمع المهني إلى الدور الحديث المتمثل في التنمية المجتمعية بحيث "تسمح الجمعية المهنية بالتواصل بين الأعضاء للمساعدة في نمو الأعمال التجارية والشخصية في سياق مهني؛ وتعمل كقناة اتصال بين الأعضاء والمجتمع"⁽¹³⁾.

كما "توفر الجمعيات المهنية أسسًا مؤسسية لتطوير ونشر الابتكارات، كما أن تطوير نظام مؤسسي محدد يمكن من خلاله تسهيل مشاركة الجمعيات في تبني الابتكارات"⁽¹⁴⁾.

لم يعد دور الجمعيات المهنية مقتصرًا على تطوير نظام مؤسسي للاتصال ومناقشة وتبادل المعرفة بل تطوير نظام مؤسسي لنشر الابتكار، وينظر الباحثون إلى الجمعيات المهنية باعتبارها إحدى مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التي تعمل كرافعة للابتكار الاجتماعي. ويظهر هذا الدور في مقاربتين أساسيتين هما:

- مقارنة الدور الوظيفي:

تشغل فيه الجمعيات المهنية (باعتبارها أحد الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي) المساحات الشاغرة التي تركها الاقتصاد العام واقتصاد السوق سعيًا لسد ثغرات في التنمية، فالجمعيات المهنية أفضل من الدولة في تحقيق الاستجابة للتطلعات الاجتماعية من خلال خبرتها ومعرفتها المكتسبة من ممارسة المهنة، ما يسمح لها بالاستجابة للاحتياجات والرغبات الاجتماعية غير الملّاة كليًا أو تلك الملّاة بشكل غير كافٍ، أو تلك الحاجات التي من المحتمل ظهورها مستقبلاً، ونظراً لقربها من المجتمع تشكل الجمعية المهنية قناة اتصال بين أصحاب المهنة والمجتمع والدولة، ما يسمح بتطوير استجابتها للاحتياجات الجماعية الجديدة.

- مقارنة الدور التحويلي:

يعود تاريخ ظهور الابتكار التحويلي إلى الحركات الاجتماعية التي ظهرت في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الثاني من القرن 18م، ففي بريطانيا حدثت عام 1760م، سلسلة من المنازعات التي قامت على ثلاثة صراعات رئيسية، أولاً يقوم تجار الفحم في "شادويل" و"إيبينغ" بالقرب من ميناء لندن الرئيسي بعرقلة بيع وتشهيل الفحم لتدعيم مطالبهم لرفع معدلات البيع بالتجزئة، ثانياً يضغط نساجو الحرير في الطرف الشرقي من لندن خاصة سبييتيلفاديزا على أصحاب الحوانيت الذين يستقطعون من أجورهم وأيضاً على عمال المياومة الذين يوظفون على الإنتاج مقابل أجر أقل وذلك بتمزيق القماش من على الأنوال الخاصة بخصومهم، ثالثاً إعصار شعبي يزأر حول شخصية "جون ويلكز John Wilkes" وهذا الأخير يمثل ابتكاراً أطل بظلاله على الحركة الاجتماعية والذي دخل البرلمان عام 1757م، وكان محرر صحيفة معارضة للإدارة الملكية، رداً على صحيفة بريتون the Briton المناصرة للحكومة"⁽¹⁵⁾.

الحركات الاجتماعية هي مهد الابتكار الاجتماعي والذي ظهر في بدايته كمطالب اقتصادية واجتماعية، مثلته جماعات غير رسمية من أجل تلبية احتياجات جماعية، والمعبر عنها بغضب اجتماعي تميز بارتكاب أعمال عنف (عرقلة في الشوارع، تمزيق القماش، تخريب منتجات في الحوانيت، تأييد شعبي في شوارع لندن لويلكز....)، لكن الابتكار الاجتماعي أصبح أكثر رسمية منذ أن بات تأسيس النقابات والجمعيات مرخصاً به من قبل الحكومات، وقد كان لحرب السبع سنوات (1756م - 1763م) دفعة رئيسية لهذا الابتكار، لقد حاربت فرنسا وبريطانيا بعضهما في أعالي البحار وفي الأمريكيتين وفي آسيا، وعلى الرغم من أن بريطانيا حققت نصراً ساحقاً إلا أن الجهود الحربية استنزفت الخزينة البريطانية، وتركت الحكومة مثقلة بالديون، فحاولت السلطات البريطانية تعويض بعض الخسائر المالية بتوزيع التكلفة العسكرية على عدد من المعاملات التجارية والقانونية، وفرضت الجمارك رسوماً وطوابع باهظة، فجاءت المقاومة ضد قانون الطوابع والجمارك للتوحيد بين المستعمرات، ولم يتم إبطال قانون الطوابع لسنة 1766م، إلا بعد أن شكل التجار والحرفيون مقاومة كبيرة، حيث أسس تجار بوسطن جمعية تشجيع التجارة في ستينيات القرن 18م، (1760م) ضد الضرائب والإجراءات المغالى فيها، وفي سنة

1766م نظم اتصال بين جميع التجار الوطنيين في كل المستعمرات⁽¹⁶⁾ "وصاغوا منشورا احتجاجيا ضد الجباية على المستعمرات، وشكلوا شبكة متسعة من الجمعيات الوطنية المشجعة على الإنتاج الأمريكي لخفض الاعتماد على الواردات البريطانية، وقد اتبع التجار برنامجا عبر تحرك قانوني متأن"⁽¹⁷⁾.

ومثلت هذه الحركة ابتكار اجتماعيا قاداته جماعات رسمية وقانونية، أحدثت تغييرا اجتماعيا بإعادة تنظيم العلاقات التجارية بين بريطانيا ومستعمراتها، التي كانت تتحدد سابقا من خلال التيار السياسي لوحده من خلال تمرير القوانين على البرلمان لمناقشتها والمصادقة عليها، دون إشراك بقية الفاعلين وأصحاب المصالح الآخرين. تسمح هذه الرؤية بتحدي المؤسسات كمعايير أو قواعد أو قيم المجتمع، كما تتحدى البعد المؤسسي لنموذج التنمية (أي السوق، والدولة، والشبكات، والتنظيمات، والمجتمعات) ويحدث التحول الاجتماعي من خلال الدفاع عن الحقوق الاجتماعية، والتكامل الاقتصادي، وخلق مساحات ديمقراطية.

1-2-1 أدبيات في الابتكار الاجتماعي:

1-2-1-1 تنظيم الابتكار الاجتماعي:

رغم أن ظهور الابتكار الاجتماعي في النصف الثاني من القرن 18م، إلا أن تنظيم الابتكار الاجتماعي لم يظهر في الأدبيات العلمية إلا مع كتابات بيتر دراكر (1909-2005م) في مؤلفه الابتكار وريادة الأعمال، حيث يرى دراكر أنه "من المستبعد لأي بلد أن يكون مبتكرا ورياديا في مجال التكنولوجيا المتقدمة دون امتلاكه اقتصادا رياديا، فالتكنولوجيا المتقدمة رأس النظم بيد أن ما من رأس بغير جسد لذا لن يحيا هذا الأخير بدون القطاعات الأخرى"⁽¹⁸⁾.

كما يرى دراكر ضرورة الابتكار الاجتماعي كرد على ما تخلفه التكنولوجيا المتقدمة، من آثار على المجتمع "فالعمال الذين يعملون في الصناعات الثقيلة الذين يعلمون أن وظائفهم لن تدوم، والمبعدون من المصانع التقليدية والمفتقرون للمهارة والكفاءة الاجتماعية والخبرة لن يتوقفوا عن المقاومة ضد الابتكارات بدافع الشعور بالعجز والخوف والضياع فهم يفكرون للقدرة على مساعدة أنفسهم، لكن لديهم قوة كافية أكبر للمعارضة واستخدام حق النقض والعرقلة، لذا يجب أن يهتم المجتمع بتوظيفهم، ولو في وظائف منخفضة الدخل وهذا ما سماه دراكر سياسة رعاية الفائض العمالي"⁽¹⁹⁾.

من جهة أخرى يرى دراكر أن الابتكار الاجتماعي "ضروري من أجل التخلي عن السياسات المالية والجبائية البالية والسياسات الاجتماعية والمؤسسات العمومية التي عفا عنها الزمن، فالابتكار الاجتماعي يسمح بتدبير آلية سياسية للتخلص من القديم والعقيم في الحكومة، فما من سياسة تستمر إلى الأبد، فكل هيئة حكومية أو قانون عام يسقط بعد فترة من الزمن لأنها لم تعد تجدي نفعا في أداء عملها، لذا يجب تطوير الآلية اللازمة لصياغة قوانين جديدة"⁽²⁰⁾.

كما يرى دراكر أن المهنيين في المجتمع الريادي هم بحاجة إلى التعليم المستمر، لأنهم بعد مدة من الزمن من ممارستهم للمهنة واكتسابهم للمهارات والمعارف والأدوات، سيقومون بأشياء جديدة ومختلفة تماما وستكون لهم أهداف مختلفة، وستقع عليهم المسؤولية وحدهم في التعلم وإعادة التعلم، ما يستوجب على جميع المستويات تفكير جديد ونهج جديد"⁽²¹⁾.

يجزم دراكر بأن التنمية أساسها الابتكار ومن أجل تنمية متوازنة اقتصاديا واجتماعيا لابد من تطوير الابتكار الاجتماعي للحد من التأثيرات السلبية للتطور التكنولوجي، كما يمكن للابتكار الاجتماعي تطوير آلية قوية ضد

المقاومة الاجتماعية للابتكارات التكنولوجية، ويمكن للابتكار الاجتماعي أن يشكل دفعة قوية للاقتصاد من خلال تطوير آلية منهجية للتخلي عن السياسات المالية، والقانونية، أو المؤسسات الحكومية القديمة، التي لم تعد تقيد في تغطية الاحتياجات الجديدة، حيث "يوفر الابتكار الاجتماعي حلولاً فعالة للقضايا المعقدة التي لا يمكن للدولة ولا السوق الاستجابة لها بمفردهما" (22).

1-2-2- الفاعلون في الابتكار الاجتماعي:

ينتشر الابتكار الاجتماعي على نطاق واسع في كل من القطاع الخاص والعام والقطاع الثالث، أو لدى الأفراد من خلال التنظيمات أو السياسات أو القوانين والتشريعات في الدولة، كما هو موضح في الجدول:

جدول (01): الفاعلون في الابتكار الاجتماعي

القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الثالث	الأفراد
السياسات الحكومية، المؤسسات الاجتماعية....	المسؤولية الاجتماعية، التسويق الاجتماعي، الإنتاج والاستهلاك المسؤول....	منظمات غير حكومية، غير الربحية كمنظمات المجتمع المدني ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي التضامني (جمعيات، تعاونيات،...)	حقوق الإنسان، حقوق المرأة والطفل...

المصدر: الباحثة

يعرفه المجلس الأعلى للاقتصاد الاجتماعي والتضامني الفرنسي: الابتكار الاجتماعي على أنه تطوير استجابات جديدة للاحتياجات الاجتماعية الجديدة أو التي لم يتم تلبيتها بشكل جيد في ظل ظروف السوق الحالية والسياسات الاجتماعية، بما في ذلك مشاركة وتعاون الجهات الفاعلة المعنية، ولا سيما المستعملين والمستخدمين" (23).

1-2-3- توصيف الابتكار الاجتماعي:

غالبا لا يأتي الابتكار الاجتماعي منفصلا عن بقية الأبعاد المشكلة للابتكار، وتتحدد أبعاد الابتكار في ستة أبعاد محتملة للابتكار أحدها الابتكار الاجتماعي، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (02): أبعاد الابتكار

الابتكار التسويقي والتجاري	الابتكار في الأساليب والتنظيم	ابتكار المنتجات والخدمات و
تغيير في طريقة التقديم والتوزيع والتسعير والترويج للمنتج.	تغيير طريقة تنظيم الشركة لعملها أو في السلسلة اللوجيستكية الخاصة بها.	تحسين المنتجات أو الخدمات أو الاستخدامات الحالية أو إدخال أخرى جديدة.
ابتكار نماذج الأعمال	الابتكار التكنولوجي	الابتكار الاجتماعي
إعادة تنظيم هيكل الدخل والتكلفة.	خلق أو إدماج واحدة أو أكثر من التقنيات الجديدة.	الاحتياجات التي لم يتم إشباعها أو تم إشباعها بشكل غير مرضٍ

source: guide "innovation nouvelle génération", Bpifrance, 2015.

تعتبر المنظمات غير الحكومية وغير الهادفة للربح الجديدة ابتكارا اجتماعيا، كما أن الاستجابات والحلول التي تقدمها المنظمات غير الربحية وغير الحكومية ابتكارات اجتماعية، وبالتالي فإن نمو هذا الشكل من التنظيم أو نمو حجم نشاطه (استجابة للمشكلات الاجتماعية الجديدة) يعتبر نموا في الابتكار الاجتماعي للبلد، لكن ليست كل استجابة للمشكلات الاجتماعية وليس كل منظمة غير ربحية وغير حكومية يمكن اعتبارها ابتكارا اجتماعيا، فكيف يمكن أن نكتشف الابتكار الاجتماعي؟

لقد تم من خلال "العديد من الدراسات التي قام بها مختلف الفاعلين والباحثين في مجال الابتكار الاجتماعي، من التمكن من إعداد شبكة لتوصيف الابتكار الاجتماعي في 2011م، تحت رعاية AVIS، والرواد الاجتماعيين والجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي التضامني (بفرنسا)، وهي شبكة مكونة من 20 معيارا لتمييز الابتكار الاجتماعي، والتي يمكن تكييفها وفقا لاحتياجات الباحثين أو الفاعلين" (24).

كشفت الدراسة النظرية عن الدور التقليدي الموجه من طرف الدولة للجمعيات، وبهدف استكشاف مدى إمكانية أدائها لدور الحديث القائم على الابتكار الاجتماعي (الدور الوظيفي، والدور التحويلي) تم التقرب من الجمعيات ميدانيا من أجل استكشاف مساعي الجمعيات المهنية في تعزيز الابتكار الاجتماعي، حيث تم تصميم استبيان لقياس مدى اعتماد الجمعيات على الابتكار الاجتماعي في أداء عملها المجسد في النشاطات التي تقوم بها، بالاعتماد على شبكة توصيف الابتكار الاجتماعي الصادرة عن (AVISE).

2- الجانب التطبيقي:

1-2- الطريقة والإجراءات:

1-1-2- أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة:

بغية جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه الدراسة تم تصميم استبيان خاص بهاته الأخيرة كأداة أساسية تكونت من محورين، حيث تضمن المحور الأول مجموعة البيانات الخاصة بالجمعيات المهنية (البيانات الوصفية لعينة الدراسة، من الجنس، والعمر والمستوى التعليمي لرئيس الجمعية، والدعم المالي من طرف الدولة، وخبرة الجمعية)، أما المحور الثاني فقد تضمن مختلف الفقرات الخاصة بقياس تصورات رؤساء الجمعيات المهنية في الجزائر عن دور الجمعيات المهنية في تعزيز الابتكار الاجتماعي، وقد شمل المحور الثاني (18) فقرة، بمعدل (7) فقرات مدى انتشار المبادرة لتفعيل الابتكار الاجتماعي لدى رؤساء الجمعيات المهنية لولاية الجزائر العاصمة، وبمعدل (6) فقرات لقياس مدى سعي الجمعيات المهنية لأداء الدور الوظيفي للابتكار الاجتماعي، من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المهنية لولاية الجزائر العاصمة، و(5) فقرات لقياس مدى سعي الجمعيات المهنية لأداء الدور التحويلي للابتكار الاجتماعي، من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المهنية لولاية الجزائر العاصمة. وقد اعتمدت الدراسة على مقياس ليكارت (Likart) الخماسي في بناء الاستبيان، وتم الاعتماد على هذا المقياس لأنه الأنسب لمثل هذه الدراسات.

الجدول (03): درجات قياس سلم ليكارت الخماسي

الدرجة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثة

وبذلك يكون الوسط الحسابي الفرضي هو (3) والذي يتوسط سلم ليكارت، أما مستوى المعنوية المعتمد فهو (0.05) وهو مستوى المعنوية الرائج الاستخدام في مثل هذه الدراسات، أما الأساليب الإحصائية المستعملة فقد تم الاعتماد على برنامج (SPSS-25) باستعمال المؤشرات الإحصائية التالية:

- اختباري (Shapiro-Wilk) و (Kolmogorov-Smirnov) للتحقق من أن التوزيع طبيعي.
- معامل (Alpha- Cronbach) للتحقق من ثبات الاستبيان.
- التكرارات والنسب المئوية لوصف البيانات الخاصة بعينة الدراسة.

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف وتحليل تصورات رؤساء الجمعيات المهنية نحو الابتكارات الاجتماعية.

- اختبار (T-test) لعينة الدراسة لاختبار فرضية الدراسة.

2-1-2- عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الجمعيات المهنية المعتمدة لولاية الجزائر العاصمة، والتي بلغ عددها (185) جمعية مهنية محلية⁽²⁵⁾، وقد تم أخذ عينة عشوائية بسيطة، وقد حدد حجم العينة وفق مؤشر النسبة لأن حجم المجتمع معلوم، وتم حساب حجم العينة بمعادلة هيربرت أركين المبينة أدناه⁽²⁶⁾.

$$n = \frac{p(1-p)}{\left(\frac{e}{t}\right)^2 + \left[\frac{p(1-p)}{N}\right]}$$

$$n \cong 126$$

الجدول (04): عينة الدراسة

N= 185	عدد الجمعيات المهنية المعتمدة في الجزائر العاصمة
n= 126	عدد الجمعيات المهنية عينة الدراسة
130	الاستبيانات الموزعة
02	الاستبيانات المفقودة
128	الاستبيانات المعتمدة
0.5	احتمال الظهور p
%5	خطأ المعاينة
1.96	القيمة الجدولية (t Student)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

تحدد حجم العينة المناسبة لهذه الدراسة بـ 126 مفردة من مفردات المجتمع الممثل بـ 185 جمعية مهنية، ويمثل حجم العينة وفقا لمعادلة هيربرت أركين، القيمة الأدنى التي يمكن اعتمادها في هذه الدراسة، بحيث لا يمكن أن تقل عن هذا العدد كما يمكن أن تزيد عنه⁽²⁷⁾.

2-1-3- حدود الدراسة: تتمثل حدود هذه الدراسة في:

الحدود الموضوعية: وهي مختلف عناصر قياس مساعي الجمعيات المهنية لتنفيذ الابتكار الاجتماعي وفقا لشبكة توصيف الابتكار الاجتماعي الصادرة عن وكالة تطوير الابتكار الاجتماعي والاقتصاد التضامني بفرنسا .AVIS

الحدود الزمنية: تتمثل في الفترة التي قام فيها الباحثة بتوزيع الاستبيانات واسترجاعها وهي الفترة الممتدة من (09 فيفري 2022 - إلى 30 سبتمبر 2022).

الحدود المكانية: تتمثل في مكان إجراء الدراسة الميدانية وهو الجمعيات المحلية المتواجدة بالجزائر العاصمة.

الحدود البشرية: تمثلت في (128) رئيسا للجمعيات المهنية المحلية لولاية الجزائر العاصمة (ولائية، بلدية).

2-2- الدراسة التطبيقية:

2-2-1- اختبار التوزيع الطبيعي، الثبات والصدق:

للتحقق في ما إذا كانت بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا بغية تحديد نوعية الاختبارات الإحصائية المناسبة معلمية أو لا معلمية، تم استخدام اختبار (Shapiro- Wilk) و (kolmogorov-Smirnov) وذلك وفقا لما يوضحه الجدول (05):

الجدول (05): اختبارات التوزيع الطبيعي

التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov		التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار Shapiro-Wilk	
مستوى المعنوية المحسوب	قيمة الاختبار	مستوى المعنوية المحسوب	قيمة الاختبار
0.20	0.115	0.126	0.948
بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS-25)

يوضح الجدول (05) أن مستوى المعنوية المحسوب في اختبار (kolmogorov-Smirnov) والبالغ (0.20) كان أعلى من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، أما مستوى المعنوية المحسوب في اختبار (shapiro-wilk) والبالغ (0.126) فكان أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) وبالتالي فإن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي ما يوجب استخدام الاختبارات المعلمية.

- عن طريق التحكيم:

تم عرض الاستبيان على عدد من الأساتذة المحكمين بلغ عددهم (3) أساتذة بكل من جامعة بشار وقسنطينة وأم البواقي، وتم تعديل الاستبيان على ضوء اقتراحاتهم وتوجيهاتهم.

- عن طريق القياس:

الجدول (06): ثبات وصدق الدراسة.

اختبار ثبات الاستبيان	اختبار صدق الاستبيان
معامل ألفا كرونباخ	الصدق الظاهري (3 محكمين من جامعة بشار، قسنطينة، أم البواقي)
(%73,20)	(%85,44) (Validity Index)
النتيجة ثبات الاستبيان	النتيجة صدق الاستبيان

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS-25)

قد تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الثبات (Alpha Cronbach) والذي بلغت نسبته (%73,20) وهي أعلى من النسبة المقبولة لهذا المعامل والمقدرة بـ: (%60) وهذا ما يثبت أن أداة الدراسة تتمتع بثبات جيد وقابلية اعتماد، أما صدق أداة الدراسة فقد تم التحقق منه بحساب مؤشر الصدق (Validiy Index)، من خلال حساب الجذر التربيعي لمعامل (Alpha Crombach)، وقد تم الحصول على نسبة (%85,44) وهي أعلى من النسبة المقبولة لمؤشر الصدق وهي نسبة (%80) وهذا يثبت صدق أداة الدراسة.

2-2-2- تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

تم تحليل البيانات الشخصية لرؤساء الجمعيات بالاعتماد على جنس رئيس الجمعية والمستوى التعليمي لرئيسها، والخبرة المهنية للجمعية ممثلة بعدد سنوات مزاولتها لنشاطها، بالإضافة إلى مدى استقلالها المالي من خلال تحليل نسبة اعتمادها على الإعانات المالية التي تحصل عليها من الدولة. كما توضحه الأشكال الموالية:

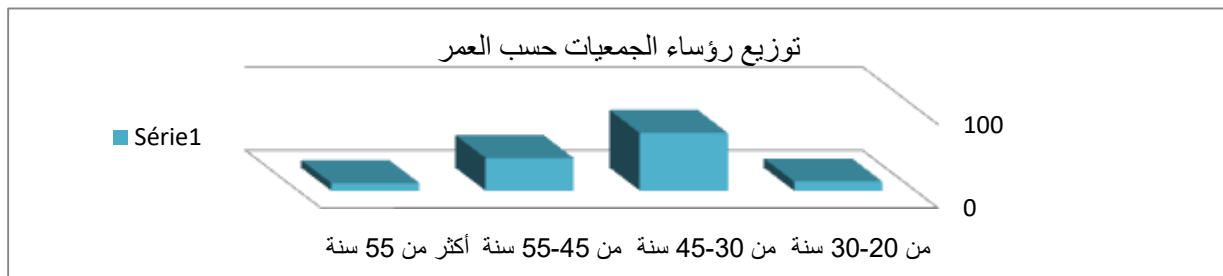
شكل (01): توزيع رؤساء الجمعيات المهنية المحلية لولاية الجزائر العاصمة حسب متغير الجنس.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS-25).

يوضح الشكل (01) أعلاه أن (78%) من رؤساء الجمعيات هم ذكور وهي نسبة مرتفعة جدا إذا ما قورنت بنسبة الإناث والتي بلغت (22%) فقط أي أقل من الربع، وهذا يدل على هيمنة الذكور على ترأس الجمعيات المهنية لولاية الجزائر العاصمة.

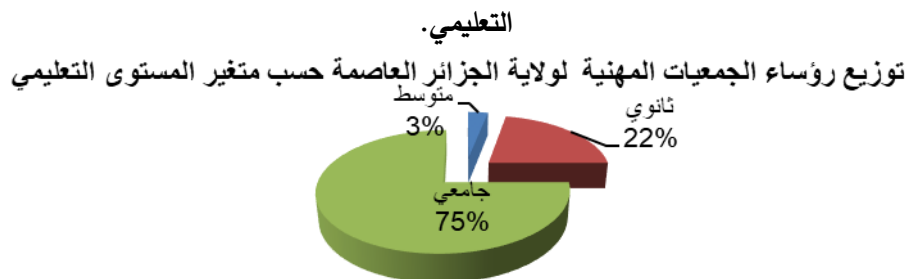
شكل (02): توزيع رؤساء الجمعيات المهنية المحلية لولاية الجزائر العاصمة حسب العمر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (SPSS-25)

باستقراء الشكل أعلاه اتضح لنا أن نسبة (8,59%) من رؤساء الجمعيات المهنية أعمارهم من 20 إلى 30 سنة، في حين أن (53,91%) من عينة الدراسة أعمارهم تتراوح بين 30 إلى 45 سنة، وهي أعلى نسبة في حين أن (30,47%) من عينة الدراسة أعمارهم تتراوح من 45 إلى 55 سنة، أما الذين أعمارهم أكثر من 55 سنة فبلغت نسبتهم (7,03%).

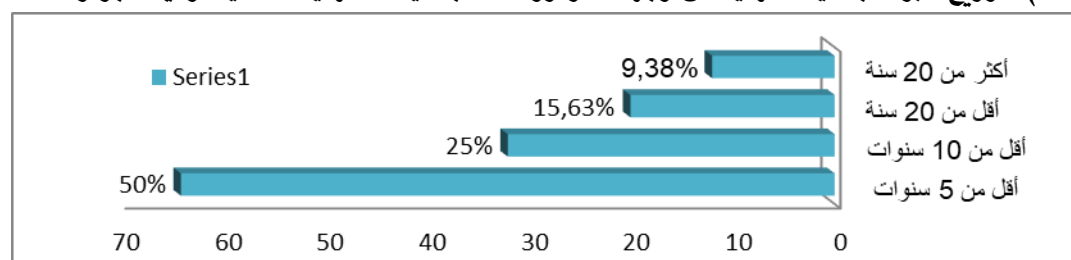
شكل (03): توزيع رؤساء الجمعيات المهنية المحلية لولاية الجزائر العاصمة حسب متغير المستوى التعليمي.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS-25)

باستقراء الجدول التالي اتضح لنا أن المستوى التعليمي العالي لرؤساء الجمعيات يشكل نسبة (75%) من عينة الدراسة، أما ما نسبته (22%) فإن المستوى التعليمي لرئيسها هو المستوى الثانوي، وما نسبته (3%) فالمستوى التعليمي لرئيسها هو التعليم المتوسط، وانعدمت تماما نسبة مستوى التعليم الابتدائي.

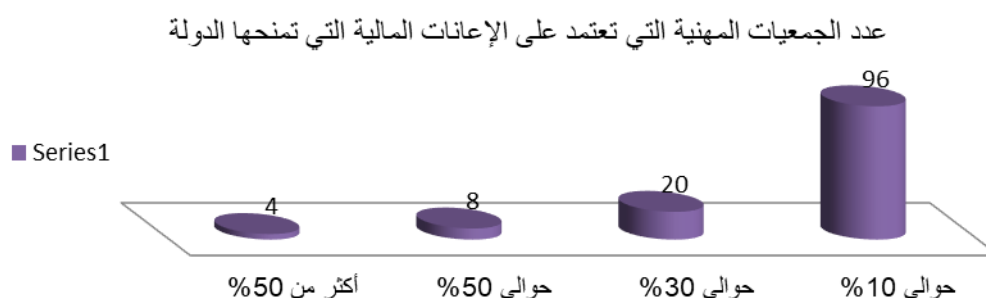
شكل (04): توزيع خبرة الجمعية المهنية من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المهنية المحلية لولاية الجزائر العاصمة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS-25)

باستقراء الشكل أعلاه اتضح لنا أن نسبة (50%) من عينة الدراسة خبرتها أقل من 5 سنوات أي لا تزال حديثة العهد بالإنشاء، أما ما نسبته (25%) من الجمعيات عينة الدراسة فإن خبرتها أقل من 10 سنوات، وما نسبته (15,63%) فخبيرتها أقل من 20 سنة وبلغت نسبة عدد الجمعيات المهنية التي تفوق خبرتها 20 سنة (9,38%).

شكل (05): نسبة الإعانات المالية من الدولة للجمعيات المهنية من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المهنية المحلية لولاية الجزائر العاصمة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS-25)

باستقراء الشكل أعلاه يتبين أن (96) جمعية من عينة الدراسة لا تعتمد إلا على حوالي (10%) كإعانات مالية من الدولة، في حين أن 20 جمعية مهنية من عينة الدراسة تحصل على إعانات مالية من الدولة تتراوح حوالي (30%)، أما 8 جمعيات من عينة الدراسة فتحصل على (50%) كإعانات مالية من الدولة لتمويل نشاطاتها، ونسبة قليلة جدا من عينة الدراسة تمثلت في 4 جمعيات تحصل على نسبة تمويل تتجاوز (50%) كإعانات مالية من الدولة.

2-2-3- تحليل تصورات رؤساء الجمعيات المهنية عن المشروعات المبتكرة اجتماعيا.

لقد تم اعتماد ميزان تقديري وفقا لمقياس تقسيم ليكارت الخماسي، كما يوضحه الجدول رقم (07):
تحديد اتجاه العينة = (أكبر قيمة - أصغر قيمة) / عدد البدائل، أي أن: $\frac{5-1}{5} = 0.80$ ، نضيف في كل مرة قيمة 0.80 لإيجاد اتجاه العينة، كما هو موضح في الجدول أسفله:

جدول (07): ميزان تقديري وفقا لمقياس ليكارت الخماسي

الاتجاه العام	المتوسط المرجح	الاستجابة
عدم الموافقة بشدة	من 1 إلى 1.80	لا أوافق بشدة
عدم الموافقة	من 1.80 إلى 2.60	لا أوافق
المحايد	من 2.60 إلى 3.40	محايد

أوافق	من 3.40 إلى 4.20	الموافقة
أوافق بشدة	من 4.20 إلى 5	الموافقة بشدة

المصدر: عبان عبد القادر، تحليل الاستبيان المصمم وفق طريقة ليكرت الخماسي انظر: <https://youtu.be/fqZIUwjO9u0>

وعليه سوف نستخدم المتوسط المرجح لإجابات رؤساء الجمعيات على الأسئلة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي بغرض معرفة الاتجاه العام لكل محور من محاور الدراسة، ثم حساب المتوسط المرجح لمحاور الاستبيان لمعرفة الاتجاه العام لرؤساء الجمعيات المهنية المحلية لولاية الجزائر العاصمة في تعزيز الابتكار الاجتماعي كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول(08): الاتجاه العام لرؤساء الجمعيات في تعزيز الابتكار الاجتماعي

الأسئلة خاصة بمحاور الاستبيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T test	اتجاه العينة	ترتيب السؤال
المحور الأول: مدى انتشار المبادرة في تفعيل الابتكار الاجتماعي لدى رؤساء الجمعيات المهنية لولاية الجزائر العاصمة											
تعمل الجمعية على تقديم الحلول المناسبة للتحديات التي تواجه المنخرطين	56	48	12	06	06	4,11	1,067	82,20	11,770	الموافقة	1
تقدم الجمعية مبادرات متنوعة في التدريب وبناء القدرات للأفراد	58	36	20	06	08	4,02	1,170	80,40	9,863	الموافقة	3
تقوم الجمعية بتوفير محتوى تعليمي يناسب احتياجات الأفراد والمؤسسات	63	23	21	14	07	3,95	1,263	79,00	8,510	الموافقة	5
تقدم الجمعية خدمات متابعة شخصية للأفراد والمؤسسات	32	46	25	13	12	3,57	1,234	75,00	6,876	الموافقة	7
تقوم الجمعية بتصميم الأفكار في مجال عملها وتقوم بتحويلها إلى مشاريع ومبادرات.	40	60	16	09	03	3,98	0,968	79,60	11,454	الموافقة	4
تصمم الدراسة ثم تجمع البيانات وتقوم بتحليلها وصولا إلى إخراج التقارير وتقديم توصيات ومقترحات لصانع القرار	26	69	18	10	05	3,79	0,985	75,80	9,074	الموافقة	6
تقوم الجمعية بإعداد الدراسات والبحوث والإصدارات والأدلة العلمية والمحتوى الإعلامي	48	51	21	05	03	4,06	0,954	81,20	12,571	الموافقة	2
المتوسط المرجح للمحور الأول 3,951 (79,03%)											
المحور الثاني: مدى سعي الجمعية المهنية لأداء الدور الوظيفي للابتكار الاجتماعي (الاستجابة للحاجات الاجتماعية)											
تحاول الجمعية تلبية حاجة اجتماعية	61	42	13	09	03	4,16	1,025	83,20	12,804	الموافقة	1

6	الموافقة	5,252	72,60	1,357	3,63	16	08	29	29	46	تحاول الجمعية الاستجابة للحاجات الاجتماعية الرديئة	
5	الموافقة	7,516	75,00	1,129	3,75	12	03	20	63	30	تسعى الجمعية لتلبية حاجة ليست مغطاة / مغطاة بشكل سيء في المنطقة المعنية	
3	الموافقة	9,376	78,00	1,086	3,90	08	05	19	56	40	الاستجابة للحاجة الاجتماعية هي سبب وجود الجمعية ومحورها.	
4	الموافقة	9,899	75,40	0,880	3,77	05	06	19	81	17	تقدم الجمعية استجابة جديدة كلياً وليس تحسيناً لاستجابة سابقة	
2	الموافقة	12,400	81,00	0,958	4,05	05	03	16	60	44	توجد مكابح وشكوك يجب إزالتها من أجل تطوير الاستجابة المتوخاة	
3,887					المتوسط المرجح للمحور الثاني							(%77,53)
المحور الثالث: مدى سعي الجمعيات المهنية لأداء الدور التحويلي للابتكار الاجتماعي (التغيير المجتمعي)												
4	الموافقة	12,290	80,40	0,939	4,02	04	06	13	66	39	يوجد أثر اجتماعي إيجابي تهدف إليه الجمعية لصالح هؤلاء المستفيدين المباشرين	
3	الموافقة	11,035	82,20	1,138	4,11	08	05	13	41	61	تتبنى الجمعية رؤية طويلة المدى ونموذج اقتصادي قابل للتطبيق.	
2	الموافقة بشدة	17,184	85,00	0,823	4,25	01	07	04	63	53	تسعى الجمعية إلى تحقيق أثر من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإقليمها.	
1	الموافقة بشدة	14,723	86,00	0,999	4,30	06	03	05	47	67	تحرص الجمعية على إشراك الجهات الفاعلة المعنية.	
5	الموافقة	10,104	77,20	0,963	3,86	02	13	35	52	26	تم إشراك المستفيدين المستهدفين بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الآخرين، من القطاعين العام والخاص، في مجال التأسيس.	
4,108					المتوسط المرجح للمحور الثالث							(%82,16)
3,979					المتوسط المرجح لهذا الاستبيان							(%79,57)

باستقراء الجدول يتضح أن رؤساء الجمعيات المهنية لولاية الجزائر العاصمة وافقوا بنسبة (79.03%) على انتشار المبادرة في تفعيل الابتكار الاجتماعي، كما أن رؤساء الجمعيات المهنية عينة الدراسة، توافق بنسبة (77.53%) على أنها تسعى لأداء دور وظيفي للابتكار الاجتماعي (الاستجابة للحاجات الاجتماعية)، كما أن الجمعيات المهنية عينة الدراسة توافق بنسبة (82.16%) على أنها تسعى للقيام بالدور التحويلي للابتكار الاجتماعي (التغيير المجتمعي)، وقد بلغت النسبة الكلية لموافقة رؤساء الجمعيات المهنية عينة الدراسة (79.57%)، على أنها تدعم التنمية المحلية من خلال تعزيز الابتكار الاجتماعي.

2-2-4- اختبار (T-test) لاختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية العدمية H_0 : لا تسعى الجمعيات المهنية المحلية لولاية الجزائر العاصمة إلى تفعيل الابتكار الاجتماعي.

الفرضية البديلة: H_1 : تسعى الجمعيات المهنية المحلية لولاية الجزائر العاصمة إلى تفعيل الابتكار الاجتماعي. لاختبار فرضية الدراسة فسيتم استخدام اختبار (T-test) للعينة الواحدة، وفقا لما يوضحه الجدول (11) أدناه:

الجدول (09): لاختبار فرضية الدراسة

حجم العينة	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى المعنوية المحسوب	النتيجة
128	انظر الجدول (الاستبيان)	1,980	0.000	رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS-25)

يتضح من الجدول المبين أعلاه أن (T) المحسوبة لجميع فقرات الاستبيان قد تراوحت نسبتها من (5,252) إلى (17,184) وهي أعلى من نظيرتها الجدولية البالغة (1,980)، كما أن مستوى المعنوية المحسوب (0,000) هو أقل من مستوى المعنوية المعتمد البالغ (0,05)، وهذا يدل على وجود دلالة إحصائية لجميع فقرات الاستبيان، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية العدمية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) أي أن الجمعيات المهنية لولاية الجزائر العاصمة تسعى لتفعيل الابتكار الاجتماعي، من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المهنية .

خاتمة: نتائج الدراسة

لقد أشارت النتائج التطبيقية من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المهنية إلى أن الجمعيات المهنية تسعى إلى تفعيل الابتكارات الاجتماعية، تستهدف هذه الأخيرة حل مشكلات اجتماعية اقتصادية، كذلك تكوين استجابات للحاجات الاجتماعية الاقتصادية غير الملباة من طرف السياسات العامة للدولة أو التي لم يتم إشباعها من طرف السوق، وبالتالي فهي تساهم في سد ثغرات التنمية، كما بينت الدراسة أن الجمعيات المهنية المحلية لولاية الجزائر العاصمة تسعى للقيام بالدور التحويلي من خلال آلية الابتكار الاجتماعي وبالتالي المساهمة في التنمية المجتمعية والمساهمة جنبا إلى جنب مع الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تشير الدراسة إلى أن الجمعيات تواجه مجموعة من التحديات الإدارية والقانونية التي تعرقل عملها في تطوير الاستجابة المتوخاة، لذا يجب العمل على تذليلها، كذلك تواجه الجمعيات المهنية ضعف دعم التمويل من الدولة فهي تعتمد على اشتراكات منخرطها حيث بلغت الجمعيات بدون إعانة مالية ما نسبته 75%، بالإضافة إلى ضعف العمل النسوي الجماعي، الذي لم يتجاوز الربع مقارنة بعدد الذكور .

التوصيات:

- من خلال النتائج المتوصل إليها نقترح البحث عن آليات لتحقيق الدعم المالي للجمعيات المهنية التي تواجه صعوبات مالية، كذلك ضرورة إيجاد آليات أكثر فعالية في إشراك الجمعيات المهنية في خطط التنمية المحلية بصفة رسمية وبصفة دورية أو منظمة نظرا لما تسعى إليه من دعم للسياسات المحلية التنموية، إضافة لما تقدمه من حلول جديدة للمشكلات الاقتصادية الاجتماعية.
- ضرورة تكثيف البحث عن سبل الصعوبات الإدارية والقانونية وإزالة الشكوك والمكابح التي تعرقل عمل الجمعيات المهنية المحلية لولاية الجزائر العاصمة، كالفصل بين منح الاعتماد والتصريح بتأسيس الجمعية.

- ضرورة العمل على توفير الإطار القانوني الواضح للقطاع الاقتصاد الاجتماعي التضامني الذي تتطوي تحته الجمعيات المهنية كإحدى مؤسساته، لدعم استقلاله القانوني والمالي والإداري عن كل من الدولة والسوق، خاصة أنه يلبي حاجات غير مغطاة من طرف السياسات العامة للدولة والسوق.
- العمل على تأسيس شبكة تقييم واضحة للابتكار الاجتماعي لدى السلطات المحلية ووضعها كأساس تقييمي للحصول على الدعم المالي، من أجل دعم المبادرات التي تعمل على تفعيل الابتكار الاجتماعي، والمساهمة الفعلية في التنمية المحلية من خلال تغطية المشكلات المحلية الأكثر إلحاحا لدى الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة في المجتمع حيث تسمح آلية الابتكار الاجتماعي بتوليد حلول جديدة وتحسين الاستجابات السابقة.
- **الإحالات والهوامش:**

- 1- وزارة التنمية الاجتماعية لسلطنة عمان (2000)، الجمعية المهنية، تاريخ الاسترداد: 2023/01/03، البوابة الإعلامية، انظر الرابط: [https://www.omaninfo.om/module.php?m=pages-showpage&CatID=20\(1\)&ID=824](https://www.omaninfo.om/module.php?m=pages-showpage&CatID=20(1)&ID=824)
- 2- Speigh; James (2014), Educating Scientists and Engineers for Academic and Non-Academic Career Success, New York, Taylor & Francis Group, LLC, p 59.
- 3- Bessières; Dominique (2016), Communication publique et association professionnelle: légitimation et normalisation, Revue française des sciences de l'information et de la communication, (9), p 24.
- 4- Bessières; Dominique, (20(1)6), référence précédente, p 24-25.
- 5- Madinier; Hélène & Benjamin ;Calmant, (2014), Comment promouvoir l'intelligence économique, Genève, Haute École spécialisée de suisse occidentale, p 6-7. Voir: www.legifrance.gouv.fr/loda/id/jof
- 6- Loi n° 2014- 856 du juillet 2014 relative à l'économie sociale et solidaire, JROF Lois & Décrets, (176), Le service public de la diffusion du droit, le 31/08/2014, p 12666.
- 7- Loi n° 2-1907 art 4, concernant l'exercice public des cultes, JROF Lois Décrets, 03/01/1907, p 36. Voir: www.legifrance.gouv.fr
- 8- الأمر رقم 73/71 المادة 01 المؤرخ في 1971/12/03م المتعلق بالجمعيات، وزارة الداخلية، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد (105) الصادر بتاريخ 1971/12/24م، ملغى، ص 1815. انظر الرابط: <https://www.jorapd.dz/HAR/Index.htm>
- 9- قانون رقم 31/90 المؤرخ في 1990/12/04م، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد(31) الصادر في 1990/12/05م، ص 1686. انظر الرابط: <https://www.jorapd.dz/HAR/Index.htm>
- 10- قانون 06-12 المؤرخ في 2012/01/12م المتعلق بالجمعيات، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد (02) الصادر في 2012/01/15م، ص 33. انظر الرابط: <https://www.jorapd.dz/HAR/Index.htm>
- 11- دستور 1 نوفمبر 2020م، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة في 30 ديسمبر 2020م، بئر مراد رايس، المطبعة الرسمية، ص 45.
- 12- Bouchard.J; Bouchard, (2006), l'innovation sociale en économie sociale, Cahier de la Chaire de recherche du Canada en économie sociale, canada, p 3.
- 13- Chantal, Dickson; Charles, Arcodia, (2010), Promoting sustainable event practice: The role of professional associations, International Journal of Hospitality Management, p 236-244.
- 14- Steven J; Balla, (2016), Interstate Professional Associations and the Diffusion of Policy Innovations, SAGEjournals, p 12.
- 15- تشارلز، تيلي (2005)، الحركات الاجتماعية (1761م-2004م)، ترجمة: ربيع وهبة، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ص 63.
- 16- Alexander, Johan k & Samuel, Adams; (2002), America's Revolutionary Polician, Lanham Md, Rowman & Littlefield, p 45.
- 17- تشارلز تيلي (2005)، الحركات الاجتماعية (1761م-2004م)، مرجع سابق، ص 69-70.
- 18- دراكر بيتر (2022)، الابتكار وريادة الأعمال، ترجمة: الهندي علاء بريك، الطبعة الأولى، الرياض، رف للنشر، ص 287.
- 19- دراكر بيتر (2022)، الابتكار وريادة الأعمال، مرجع سابق، ص 288.
- 20- دراكر بيتر (2022)، نفس المرجع السابق، ص 289 - 292.
- 21- دراكر بيتر (2022)، نفس المرجع السابق، ص 293 - 294.

- 22- Hugue, Sibille (11/05/2015), Innovation social: Mode d'emploi, Agence d'ingénierie pour entreprendre autrement (AVISE), p 23.
- 23- Le conseil supérieur de l'économie sociale et solidaire (2017), réseau d'entreprises investi dans l'innovation sociale, les entreprises pour la cité, voir le: 23/12/2022, par le lien: www.reseau-lepc.fr
- 24- L'Agence d'ingénierie pour entreprendre autrement (22/05/2017), Grille de caractérisation de l'innovation sociale, voir le: 26/12/2022, par le lien: www.avise.org.fr

25- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية: <http://interieur.org.dz>

- 26- ترقو محمد (2021/02/21)، المعاينة الإحصائية (تحديد حجم العينة، طرق المعاينة)، التحليل الإحصائي القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، تاريخ الاطلاع: 2022/10/18، انظر الرابط: https://youtu.be/gYH_vnMYxKs
- 27- ترقو محمد (2021/02/21)، المعاينة الإحصائية (تحديد حجم العينة، طرق المعاينة)، مرجع سابق.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية

• الكتب:

- 1- تيلي تشارلز. (2005). الحركات الاجتماعية (1761م-2004م). (ربيع وهبة، المترجمون) القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- 2- بيتر دراكر. (2022). الابتكار وريادة الأعمال (الإصدار 2155/1444). (المجموعة السعودية للأبحاث والإعلام، المحرر، وعلاء بريك هنيدي، المترجمون) الرياض، المملكة العربية السعودية: رف للنشر.

• المجلات:

- 3- مريم كوكة. (25 ماي، 2017). النشاط الجمعي للنخب الجزائرية في المهجر أوروبا أنموذجا (1900-1939م). تم الاسترداد من Dspace - UMBM: <http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/3383>

• الجرائد:

- 4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2020، ديسمبر 30). دستور 1 نوفمبر 2020. بئر مراد رايس، الجزائر: المطبعة الرسمية.
- 5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (15 يناير، 2012). قانون 06-12 المتعلق بالجمعيات. بئر مراد رايس، الجزائر: المطبعة الرسمية من www.journalofficiel.dz
- 6- الجريدة الرسمية الجزائرية. (1973). قانون رقم 73/71 المتعلق بالجمعيات. تاريخ الاسترداد 12 23، 2022، من www.journalofficiel.dz
- 7- الجريدة الرسمية الجزائرية. (04 12، 1990). قامون رقم 90/31 المتعلق بالجمعيات. تاريخ الاسترداد 12 27، 2022، من www.journalofficiel.dz

• مواقع الأنترنت:

- 8- وزارة التنمية الاجتماعية لسلطنة عمان. (2000). البوابة الإعلامية. تاريخ الاسترداد 01.03، 2013، الجمعية المهنية <https://www.omaninfo.om/module.php?m=pages-showpage&CatID=201&ID=824>
- 9- وزارة الداخلية والجماعات المحلية. (28 مارس، 2016). الحياة الجمعوية والسياسية. تاريخ الاسترداد 15 سبتمبر، 2022، من قائمة موضوعية للجمعيات الوطنية والمحلية المعتمدة: <https://www.interieur.gov.dz>
- 10- محمد ترقو. (21 فيفري، 2021). المعاينة الإحصائية (تحديد حجم العينة، طرق المعاينة). تاريخ الاسترداد 18 أكتوبر، 2022، من التحليل الإحصائي القياسي https://youtu.be/gYH_vnMYxKs

المراجع باللغة الأجنبية:

• Les ouvrages:

- 1- Alexander, Johan k & Samuel, Adams; (2002), America's Revolutionary Polician, Lanham Md, Rowman & Littlefield.
- 2- Speight, J. (2014), Educating Scientists and Engineers for Academic and Non-Academic Career Success. (C. Press, Ed.) New York, United State: Taylor & Francis Group, LLC.
- 3- Steven J, B. (2016, july 26). Interstate Professional Associations and the Diffusion of Policy Innovations. (G. W. University, Éd.) SAGE journals, 3(29)

• Les revues:

- 4- Bessières, D. (2016). Communication publique et association professionnelle: légitimation et normalisation. Revue française des sciences de l'information et de la communication. (9)
- 5- Bouchard, J. B. (2006, Février). L'innovation sociale en économie sociale. Cahier de la Chaire de recherche du Canada en économie sociale, 3.
- 6- Chantal, D., & Charles, A. (2010, 2010). Promoting sustainable event practice: The role of professional associations. (Science Derct, Ed.) International Journal of Hospitality Management, 2(19).
- 7- Steven J; Balla, (2016), Interstate Professional Associations and the Diffusion of Policy Innovations, SAGE journals,.

• Les journaux:

- 8- Chantal, Dickson; Charles, Arcodia, (2010), Promoting sustainable event practice: The role of professional associations, International Journal of Hospitality Management.
- 9- Journal Officiel de la France. (1907, 01 02). Loi n° 2-1907 art 4. Consulté le 01 04, 2023, sur www.legifrance.gouv.fr
- 10- Journal Officiel de la France: Légifrance. (2014, 07 31). Loi n° 856-2014. Consulté le 01 04, 23, sur le service publique de la diffusion du droit: www.legifrance.gouv.fr/loda/id/jof

• Les rapports:

- 11- Hugue, Sibille (11/05/2015), Innovation social: Mode d'emploi, Agence d'ingénierie pour entreprendre autrement (AVISE), p 23
- 12- Madinier, H., & Benjamin, C. (2014). Comment promouvoir l'intelligence économique. Haute École de Gestion de Genève (HEG-GE), service d'information et de veille économique. Genève: Haute École spécialisée de suisse occidentale.

• Les sites Web:

- 13- Agence d'ingénierie pour entreprendre autrement (Avisé). (2017, mai 22). Grille de caractérisation de l'innovation sociale. Consulté le 2020, sur www.avise.org.fr
- 14- Conseil supérieur de l'économie sociale et solidaire. (2017). réseau d'entreprises investi dans l'innovation sociale. Consulté le décembre 23, 2022, sur les entreprises pour la cité: www.reseau-lepc.fr

الملاحق:

ملحق 01: تحليل بيانات الاستبيان

Statistiques								
		تعمل الجمعية على تقديم الحلول المناسبة للتحديات التي تواجه المنخرطين	تقدم الجمعية مبادرات متنوعة في التدريب وبناء القدرات للأفراد	تقوم للجمعية بتوفير محتوى تعليمي يناسب احتياجات الأفراد والمؤسسات	تقدم الجمعية خدمات متابعة شخصية للأفراد والمؤسسات	تقوم الجمعية بتصميم الأفكار في مجال عملها وتقوم بتحويلها إلى مشاريع ومبادرات	تقوم الجمعية بإعداد الدراسات والبحوث والإصدارات والأدلة العلمية والمحتوى الإعلامي	تصمم الدراسة اللازمة ثم تجمع البيانات وتقوم بتحليلها وصولاً إلى إخراج التقارير وتقديم توصيات ومقترحات لصانع القرار
N	Valide	281	281	281	281	281	281	281
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
	Moyenne	4,11	4,02	3,95	3,57	3,98	3,79	4,06
	Ecart type	,0671	,1701	,2631	,2341	,968	,985	,954

المصدر: (SPSS-25)

ملحق 02: تعمل الجمعية على تقديم الحلول المناسبة لتحديات التي تواجه المنخرطين

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
غير موافق بشدة	6	4,7	4,7	4,7
غير موافق	6	4,7	4,7	9,4
محايد	21	9,4	9,4	8,81
موافق	48	37,5	37,5	56,3
موافق بشدة	56	43,8	43,8	00,01
Total	281	00,01	00,01	

المصدر: (SPSS-25)

ملحق 03: تقوم الجمعية بتوفير محتوى تعليمي يناسب احتياجات الأفراد والمؤسسات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	5,5	5,5	5,5
	غير موافق	41	0,91	0,91	6,41
	محايد	21	6,41	6,41	32,8
	موافق	23	8,01	8,01	50,8
	موافق بشدة	63	49,2	49,2	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

(المصدر: SPSS-25)

ملحق 04: تقوم الجمعية بتصميم الأفكار في مجال عملها وتقوم بتحويلها إلى مشاريع ومبادرات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2,3	2,3	2,3
	غير موافق	9	7,0	7,0	9,4
	محايد	61	2,51	2,51	21,9
	موافق	60	46,9	46,9	68,8
	موافق بشدة	40	31,3	31,3	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

(المصدر: SPSS-25)

ملحق 05: تصمم الدراسة اللازمة ثم تجمع البيانات وتقوم بتحليلها وصولاً إلى إخراج التقارير وتقديم توصيات ومقترحات لصانع القرار

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2,3	2,3	2,3
	غير موافق	5	3,9	3,9	6,3
	محايد	21	6,41	6,41	22,7
	موافق	51	39,8	39,8	62,5
	موافق بشدة	48	37,5	37,5	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

(المصدر: SPSS-25)

ملحق 06: تحليل بيانات الاستبيان

Statistiques							
		تحاول الجمعية تلبيّة حاجات اجتماعية	تسعى الجمعية لتحقق استجابة لحاجة اجتماعية رديّة	تسعى الجمعية لتلبية حاجات اجتماعية ليست مغطاة أم أنها مغطاة بشكل سيء في المنطقة المعنية	الاستجابة للحاجة الاجتماعية هي سبب وجود الجمعية، ومحورها الرئيسي للابتكار	يقدم الجمعية استجابة جديدة كلياً وليست تحسين لاستجابة سابقة	توجد مكايح وعوائق يجب إزالتها من أجل تطوير الاستجابة المتوخاة (المنتظرة)
N	Valide	281	281	281	281	281	281
	Manquant	0	0	0	0	0	0
	Moyenne	4,16	3,63	3,75	3,90	3,77	4,05
	Ecart type	,0251	,3571	,1291	,0861	,880	,958

(المصدر: SPSS-25)

جدول 07: تحاول الجمعية تلبيّة حاجات اجتماعية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3 غير موافق بشدة	2,3	2,3	2,3	2,3
	9 غير موافق	7,0	7,0	7,0	9,4
	31 محايد	0,21	0,21	0,21	9,51
	42 موافق	32,8	32,8	32,8	52,3
	61 موافق بشدة	47,7	47,7	47,7	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

(المصدر: SPSS-25)

ملحق 08: تسعى الجمعية لتحقيق استجابة لحاجة اجتماعية رديئة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	61	2,51	2,51	2,51
	غير موافق	8	6,3	6,3	8,81
	محايد	29	22,7	22,7	41,4
	موافق	29	22,7	22,7	64,1
	موافق بشدة	46	35,9	35,9	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

(المصدر: (SPSS-25)

ملحق 09: تسعى الجمعية لتلبية حاجات اجتماعية ليست مغطاة أم أنها مغطاة بشكل سيء في المنطقة المعنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	21	9,4	9,4	9,4
	غير موافق	3	2,3	2,3	,711
	محايد	20	5,61	5,61	27,3
	موافق	63	49,2	49,2	76,6
	موافق بشدة	30	23,4	23,4	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

(المصدر: (SPSS-25)

ملحق 10: الاستجابة للحاجة الاجتماعية هي سبب وجود الجمعية، ومحورها الرئيسي للابتكار

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	8	6,3	6,3	6,3
	غير موافق	5	3,9	3,9	0,21
	محايد	91	4,81	4,81	25,0
	موافق	56	43,8	43,8	68,8
	موافق بشدة	40	31,3	31,3	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

(المصدر: (SPSS-25)

ملحق 11: تقدم الجمعية استجابة جديدة كلياً وليس تحسيناً لاستجابة سابقة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	3,9	3,9	3,9
	غير موافق	6	4,7	4,7	8,6
	محايد	91	4,81	4,81	23,4
	موافق	81	63,3	63,3	86,7
	موافق بشدة	71	3,31	3,31	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

(المصدر: (SPSS-25)

ملحق 12: توجد مكابح وعوائق يجب إزالتها من أجل تطوير الاستجابة المتوخاة (المنتظرة)

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	3,9	3,9	3,9
	غير موافق	3	2,3	2,3	6,3
	محايد	61	2,51	2,51	8,81
	موافق	60	46,9	46,9	65,6
	موافق بشدة	44	34,4	34,4	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

(المصدر: (SPSS-25)

ملحق 13: تحليل بيانات الاستبيان

Statistiques						
		يوجد أثر اجتماعي إيجابي تهدف إليه الجمعية لهؤلاء المستفيدين المباشرين	تتبنى الجمعية رؤية طويلة المدى ونموذجا اقتصاديا قابلا للتطبيق	تسعى الجمعية إلى تحقيق أثر من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية.	تحرص الجمعية على إشراك الجهات الفاعلة المعنية	تم إشراك المستفيدين المستهدفين بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الأخرين، من القطاعين العام والخاص، في مجال التأسيس
N	Valide	281	281	281	281	281
	Manquant	0	0	0	0	0
	Moyenne	4,02	4,11	4,25	4,30	3,68
	Ecart type	,939	,1381	,823	,999	,963

المصدر: (SPSS-25)

ملحق 14: يوجد أثر اجتماعي إيجابي تهدف إليه الجمعية لهؤلاء المستفيدين المباشرين

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	4 غير موافق بشدة	3,1	3,1	3,1
	6 غير موافق	4,7	4,7	7,8
	31 محايد	0,21	0,21	8,01
	66 موافق	51,6	51,6	69,5
	39 موافق بشدة	30,5	30,5	00,01
	Total 281	00,01	00,01	

المصدر: (SPSS-25)

ملحق 15: تتبنى الجمعية رؤية طويلة المدى ونموذجا اقتصاديا قابلا للتطبيق

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	8 غير موافق بشدة	6,3	6,3	6,3
	5 غير موافق	3,9	3,9	0,21
	31 محايد	0,21	0,21	20,3
	41 موافق	32,0	32,0	52,3
	61 موافق بشدة	47,7	47,7	00,01
	Total 281	00,01	00,01	

المصدر: (SPSS-25)

ملحق 16: تسعى الجمعية إلى تحقيق أثر من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1 غير موافق بشدة	,8	,8	,8
	7 غير موافق	5,5	5,5	6,3
	4 محايد	3,1	3,1	9,4
	63 موافق	49,2	49,2	58,6
	53 موافق بشدة	41,4	41,4	00,01
	Total 281	00,01	00,01	

المصدر: (SPSS-25)

ملحق 17: تحرص الجمعية على إشراك الجهات الفاعلة المعنية

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	6 غير موافق بشدة	4,7	4,7	4,7
	3 غير موافق	2,3	2,3	7,0
	5 محايد	3,9	3,9	0,91
	47 موافق	36,7	36,7	47,7
	67 موافق بشدة	52,3	52,3	00,01
	Total 281	00,01	00,01	

المصدر: (SPSS-25)

ملحق 18: تم إشراك المستفيدين المستهدفين بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الآخرين، من القطاعين العام والخاص، في مجال

التأسيس

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2 غير موافق بشدة	,61	,61	,61
	31 غير موافق	0,21	0,21	,711
	35 محايد	27,3	27,3	39,1
	52 موافق	40,6	40,6	79,7
	26 موافق بشدة	20,3	20,3	00,01
	Total281	00,01	00,01	

المصدر: (SPSS-25)

ملحق 19: Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Observations	Valide281	00,01
	Exclue ^a 0	,0
	Total281	00,01

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

المصدر: (SPSS-25)

ملحق 20: Statistiques de fiabilité		
Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,730	,732	81

المصدر: (SPSS-25)

ملحق 21: عمر رئيس الجمعية

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	01 20-35 سنة	7,8	7,8	7,8
	69 35-45 سنة	53,9	53,9	61,7
	40 45-55 سنة	31,3	31,3	93,0
	9 أكثر من 55 سنة	7,0	7,0	00,01
	Total281	00,01	00,01	

المصدر: (SPSS-25)

ملحق 22: مستوى التعليمي لرئيس الجمعية

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	4 متوسط	3,1	3,1	3,1
	28 ثانوي	21,9	21,9	25,0
	96 جامعي	75,0	75,0	00,01
	Total281	00,01	00,01	

المصدر: (SPSS-25)

ملحق 23: جنس رئيس الجمعية

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	001 ذكر	78,1	78,1	78,1
	28 أنثى	21,9	21,9	00,01
	Total281	00,01	00,01	

المصدر: (SPSS-25)

ملحق 24: نسبة الإعانات المالية من الدولة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	96 حوالي 10%	75,0	75,0	75,0
	20 حوالي 30%	5,61	5,61	90,6
	8 حوالي 50%	6,3	6,3	96,9

4 أكثر من 50%	3,1	3,1	00,01
Total	281	00,01	00,01

المصدر: (SPSS-25)

ملحق 25: خبرة المؤسسة (مدة النشاط)

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide أقل من 5 سنوات	64	50,0	50,0	50,0
أقل من 10 سنوات	32	25,0	25,0	75,0
أقل من 20 سنة	20	5,61	5,61	90,6
أكثر من 20 سنة	21	9,4	9,4	00,01
Total	281	00,01	00,01	

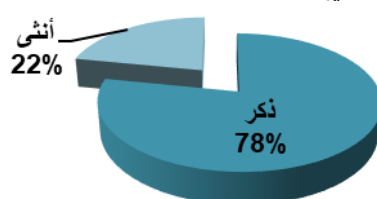
المصدر: (SPSS-25)

ملحق 26: تحليل بيانات الاستبيان

t tableau	t test calculer	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح
المحور 01				
,9801	,77011	82,20	,0671	4,11
,9801	9,863	80,40	,171	4,02
,9801	8,510	79,00	,2631	3,95
,9801	6,876	75,00	,2341	3,75
,9801	,45411	79,60	0,968	3,98
,9801	9,074	75,80	0,985	3,79
,9801	2,5711	81,20	0,954	4,06
		79,03	7,641	3,951
المحور 02				
,9801	2,8041	83,20	,0251	4,16
,9801	5,252	72,60	,3571	3,63
,9801	7,516	75,00	,1291	3,75
,9801	9,376	78,00	,0861	3,9
,9801	9,899	75,40	0,88	3,77
,9801	2,4001	81,00	0,958	4,05
		77,53	6,435	3,877
المحور 03				
,9801	2,2901	80,40	0,939	4,02
,9801	,03511	82,20	,1381	4,11
,9801	7,1841	85,00	0,823	4,25
,9801	4,7231	86,00	0,999	4,3
,9801	0,1041	77,20	0,963	3,86
		82,16	4,862	4,108
		79,57		3,979

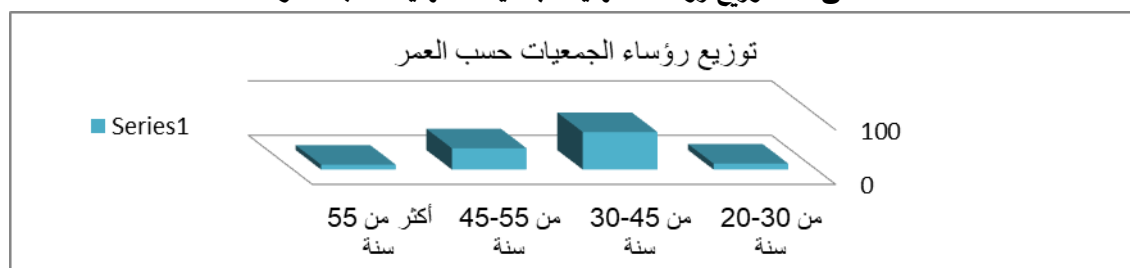
المصدر: الباحثة باعتماد Excel

ملحق 27: توزيع رؤساء الجمعيات حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS-25)

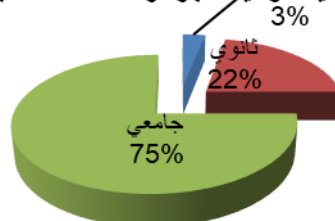
ملحق 28: توزيع رؤساء الجمعيات المهنية حسب العمر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (SPSS-25)

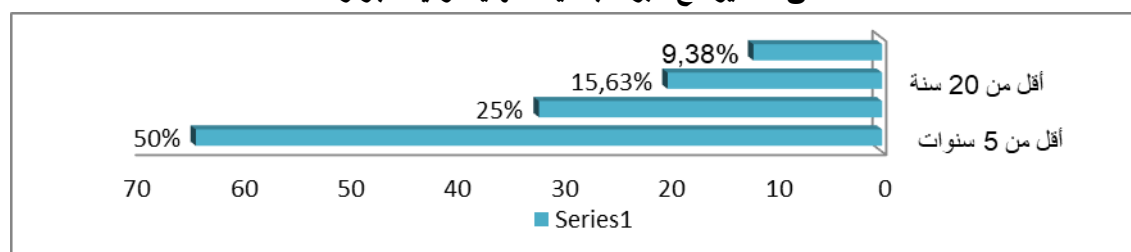
ملحق 29: يوضح المستوى التعليمي لرؤساء الجمعيات المهنية

توزيع رؤساء الجمعيات المهنية لولاية الجزائر العاصمة حسب متغير المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS-25)

ملحق 30: يوضح خبرة الجمعية المهنية لولاية الجزائر العاصمة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS-25)

ملحق 31: الإعانات المالية من الدولة للجمعيات المهنية.

عدد الجمعيات المهنية التي تعتمد على الإعانات المالية التي تمنحها الدولة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS-25)